

أثر الذكاء الاصطناعي في رسم معالم القانون

The Impact of Artificial intelligence “AI” on Shaping Legal Landmarks

بودالي محمد*

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس - الجزائر

boudalimed22@yahoo.fr

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbès, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2025/03/04 - تاريخ القبول: 2025/04/25 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: إذا كان صحيحاً أنّ القانوني ينبغي أن يتدخل لضبط الذكاء الاصطناعي من أجل تأطير حدود تطوره والحد من انحرافات. فإنه سيكون صحيحاً أيضاً القول أنّ القانون لم يفلت من ثورة الذكاء الاصطناعي، حيث لم يتأخر في اقتحام قلاع القانون، مما أسهم في إعادة رسم معالمه وتحويره، وجعلنا نشهد إرهابات نشوء عالم قانوني جديد غامض الحدود ومبهم الآفاق.

الكلمات المفتاحية: القانون، الذكاء الاصطناعي، ضبط، إعادة رسم عالم قانون جديد.

Abstract: If it is true that the law should intervene to regulate artificial intelligence in order to frame the boundaries of its development and mitigate its deviations, then it would also be true that the law has not escaped the artificial intelligence revolution. It has not been delayed in infiltrating the fortresses of law, contributing to reshaping and altering it, thus leading us to witness indications of the emergence of a new legal world, mysterious in its boundaries and ambiguous in its prospects.

Keywords: Law, Artificial intelligence, Regulation, Development, Algorithmic law.

* المؤلف المرسل: بودالي محمد.

مقدمة:

يتنازع تعريف الذكاء الاصطناعي بحكم حدثه في الفقه اتجاهاً أحدهما: عام والثاني تحليلي.

وفقاً للاتجاه الأول فإنّ (ذ.إ.)¹ يتمثل في نظام معلوماتي مزود بمقدّرات معرفية تسمح بالقيام باختيارات بطريقة ذاتية، بحيث لا يتم تحديدها من طرف الشخص الذي صمّمه أو الذي يستخدمه².

أمّا وفقاً للاتجاه الثاني فيعرّفه A. Binctin N. بمناسبة دراسته حول مدى تطبيق آليات الملكية الفكرية على المصنّفات التي تتطوي على (ذ.إ.) فيرى أنّه مثلاً وفي إطار توليد العمل الفني فإنّ (ذ.إ.) يقتصر على تنفيذ تعليمات يعطيها أو يوجهها شخص باستعمال معدات مختارة من طرفه [...] وبهذا فإنّ (ذ.إ.) يكون منطقياً وتلقائياً، بحيث ينتهي إلى تحليل كم من البيانات، ثم يقترح حلولاً إحصائية من أجل اختيار تلك التي يكون احتمالها أو نتيجتها هي الأهم³.

وفي مجال علاقة (ذ.إ.) بالقانون فإنّه لا يمكن للقانون أن يبقى بمنأى عن هذه التحوّلات العظمى سواء القانون منظوراً إليه من حيث الموضوع كمجموعة من القيم أو التشريعات الوضعية، أو منظوراً إليه من حيث الأشخاص كعالم يضم المشتغلين بالقانون.

إذ لا أحد ينكر أنّ القانون في جميع مناحيه قد مسّه التجديد والتأثر بتكنولوجيات الإعلام الحديثة، وبوجه خاص (ذ.إ.) عن طريق استعمال الخوارزميات التي تسمح انطلاقاً من بيانات معيّنة للوصول إلى نتائج ذات صلة، وذلك بتتبع مراحل مختلفة تتطلب حسابات، عمليات منطقية، مقارنات إحصائية أو قياسات. لذلك يمكن القول أنّ القانونيين أصبحوا اليوم مهووسين بالذكاء الاصطناعي⁴.

إنّ الروابط بين (ذ.إ.) والقانون يمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين، الزاوية الأولى وتطرح إشكالية اهتمام القانون بالتكنولوجيا أي بقانون الخوارزميات أو قانون الروبوتات وبتعبير أدق النظام القانوني للسيارات الذاتية أو محركات البحث على الإنترنت، وهي موضوعات تتعلق بالقانون الخاص تتابع بوجه خاص قضايا المسؤولية في حالة الضرر الناجم عن نشاط الروبوت⁵.

¹ - ذ.إ. يعني الذكاء الاصطناعي على غرار اختصاره بالفرنسية I.A وبالانجليزية A.I.

² - S. Merabet, Vers un droit de l'intelligence artificielle, Coll. « Nouvelle Bibliothèque de thèses », vol. 197, préf. H. Barbier, Dalloz, 2020, n°120.

³ - « L'influence de l'intelligence artificielle sur les mécanismes de propriété intellectuelle », penser le droit de la pensée, Mélanges en l'honneur de Michel Vivant, Dalloz, 2020, p. 45.

⁴ - Ch. Caron, « L'IA ou le retour de HAL », Comm. Com. Electr. n°5, 2018, p. 1.

⁵ - Par ex. C. Coulon, « Du robot en droit de la responsabilité civile : à propos des dommages causés par les choses intelligentes », Responsabilité civile et assurances, n°4, 2016, p. 17.

S. Migayron, « intelligence artificielle : qui sera responsable ? », Comm. Com. Electr. n°4, 2018, p. 118.

أما الزاوية الثانية فتتعلق باهتمام التكنولوجيا بالقانون كنتيجة لغزو التكنولوجيا لعالم القانون.

وهو ما يثير تساؤلات تتعلق بفلسفة القانون وبالقانون الدستوري والقانون الإداري والعلوم السياسية.

وهكذا فإنّ التكنولوجيا الرقمية هي موضوع للقانون، وفي ذات الوقت فإنّ القانون أصبح هو أيضاً موضوعاً لهذه التكنولوجيا.

وهو ما من شأنه أن يطرح إشكاليتين تتعلق الأولى بمدى قدرة القانون على مسايرة الذكاء الاصطناعي وما يطرحه من تحديات وآثار عن طريق ما يسمى بسنّ قانون الخوارزميات وهو ما نلمسه حالياً من حركة تشريعية دولية ووطنية وإن على احتشام لحل المشكلة الأولى، أما الثانية وهي الأخطر وتتغلغل في صمت وتتعلق بالمدى والأثر الذي يستطيع أن يخلقه الذكاء الاصطناعي على عالم القانون من حيث صيرورة الخوارزميات مصدراً للقانون من جهة أولى ووسيلة جديدة لتطبيق القانون من جهة ثانية. سنحاول في مداخلتنا الإجابة عن الإشكاليتين السابقتين.

وينصبّ بحثنا على الأثر الثاني أي على تكنولوجيا القانون أو تزاوج القانون مع التكنولوجيا ومدى التأثير النوعي و الكمي للذكاء الاصطناعي على عالم القانون.

1- الموقف من مخاطر الذكاء الاصطناعي والمبادرات الأولى لتنظيمه:

إنّ ظاهرة الذكاء الاصطناعي شأنها شأن أيّة ظاهرة اجتماعية و/أو كونية إنّما تتطوي على جانب تمثيلي ضميري، ومن ثمّ عند تناولنا لها بالدراسة أو التفسير فأنّه لا مناص من أن ينتهي بنا الأمر لا محالة إلى الاختلاف وإلى إصدار احكام قيمية بشأنها. لذلك سنعالج في هذا المبحث الموقف من الذكاء الاصطناعي، ثم المبادرات الأولى لتنظيمه على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

1.1- الموقف من الذكاء الاصطناعي:

ويمكننا أن نوجز هذه الاختلافات بصدها إلى موقفين رئيسيين:

الموقف الأول:

وهو موقف متقائل يغلب اعتبارات حسن النية يرى بأنّ الذكاء الاصطناعي يهدف إلى تحقيق نوع من التفاعل الإيجابي والتكامل على مستوى الجماعة البشرية ككلّ.

وببالغ أيضاً في تعداد مزايا (ذ.إ) وإيجابياته والتهوين من شأن مخاطره أو سلبياته.

ومن هذه المزايا تأثيره المتزايد على الحياة المعاصرة للأفراد ومساعدته في تحسين الأنظمة الذاتية والأتمتة، الذي يؤدي بدوره إلى كفاءة الإنتاج والتقليل من الأخطاء البشرية والاقتصار في الوقت واليد العاملة، كما أنه يعتبر أداة كفؤة لتحليل كميات ضخمة من البيانات، مما يساعد على اتخاذ قرارات ذكية ومؤسّسة. ويقدم خدمات جليّة على مستوى التحليل المالي من خلال تحليل البيانات المالية والاستثمارات، وينتهي إلى اتخاذ قرارات رشيدة في مجال الاستثمار، فضلاً عن خدماته في مجال التحليل القانوني، مما يسهل العمل بخصوص الوظائف القانونية والقضائية... ولا ننسى دوره في ترقية روتين الحياة اليومية من خلال تمكين الأفراد من التفاعل مع الأجهزة الذكية والتحكم بنظم الأتمتة المنزلية...

كما أنّ له استخدامات معتبرة في مجالات الصحة، من خلال روبوتات الجراحة وأنظمة السلامة والمراقبة والتعرّف على الوجوه والترجمة الفورية، وصولاً إلى تشغيل السيارات ذاتية القيادة. وأخيراً وليس آخراً إنشاء المدن الذكية التي تعتمد اعتماداً شبيه كليّ على (ذ.إ.). من خلال إدارة حياة الفرد عن طريق الخادم الافتراضي⁶، مما يساهم في تحقيق الرفاهية الخاصة والعامة للأفراد.

الموقف الثاني: وهو موقف متشائم يتعامل مع ظاهرة (ذ.إ.) من منظور الريبة ويميل إلى التشكيك في جوانبه الإيجابية، ومخاطره المؤكدة والملموسة على الأخلاق والخصوصية⁷، وتهديد أمن وسلامة الأفراد والكيانات والدول من خلال تزايد الهجمات السيبرانية، والقرصنة الإلكترونية، وكثرة حالات الاحتيال والنصب الإلكتروني واستخدام (ذ.إ.) في الحروب كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية، وترويج الأخبار الكاذبة... ولا شك أنّ ذلك ناجم عن تصميم نظم (ذ.إ.) واستعمالها بطريقة غير سليمة أو خبيثة، مما يؤدي إلى إعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

كما يحذر البعض من استعمال (ذ.إ.) في القيم الدينية كمحاولات بعض الدول العربية والإسلامية استعماله في مجال الفتوى عبر إطلاق منصة إفتاء إلكترونية⁸.

وأمام المخاطر السابقة يصبح من اللازم إجراء المزيد من الاستثمارات في البنى التحتية للأمن السيبراني، ومجابهتها عن طريق تطوير حلول أمنية مدعومة بدورها بالذكاء الاصطناعي، وهو ما يتطلب إصدار قوانين وأنظمة ولوائح لحماية البيانات الشخصية وهو ما يتطلب رؤوس أموال طائلة، كما أنّ الدول تتفاوت في قدرتها على مواجهة المخاطر المذكورة مما يقلل فرص الدول النامية والفقيرة في مواجهتها.

⁶- عدلي بدوان، "الذكاء الاصطناعي... مفترق طرق أم نتيجة حتمية؟"، الجزيرة نت، (تاريخ الزيارة: 28-04-2024).

⁷ - A. Billon, M. Guilernin, « Intelligence artificielle juridique ; enjeux épistémique et éthiques », Open Edition Journals, Cahiers Droit, Sciences & Technologies. 8/2019, p. 131-147.

⁸- عصام تليمة، الذكاء الاصطناعي والفتوى، الجزيرة نت، 28-04-2024، www.aljazeera.net/opinions

لا شك أنّ كل موقف غالى في رأيه، ويمكن القول أنّه لا مناص من التسليم والإقرار بأنّ (ذ.إ.) قد أصبح واقعا دولياً جديداً وصل إلى كلّ الأفراد وسيصل إليهم في كل بقاع العالم بمحاسنه وعيوبه ومخاطره. ممّا يحتم التعامل معه والاستعداد لمواجهته، وعدم الاكتفاء بمواقف النقد أو التنديد، وهو ما يظهر من خلال جهود الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لمجابهة هذه الظاهرة.

2.1- المواقف الأولى الدولية والإقليمية والوطنية من الذكاء الاصطناعي والمبادرة بتنظيمه:

أحسّ المجتمع الدولي بالمخاطر الناجمة عن استعمال (ذ.إ.) لذلك لم يتردّد في التهيؤ لمواجهته، وتتوزّع هذه الجهود على 03 مستويات.

المستوى الأول: يتمثل في الجهود الدولية والذي توجّهته الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرار بالإجماع بتاريخ: 2024-03-21 بشأن (ذ.إ.) وهو قرار اقترحه و.م.أ. ودعمته الصين و121 دولة أخرى تحت شعار "حتى نحكمه ولا يحكمنا".

وقد جاء في كلمة السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة قولها: «اليوم تحدث جميع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة البالغ عددهم 193 عضواً بصوت واحد، واختاروا معاً أن يتحكموا في الذكاء الاصطناعي، بدلاً من السماح له التحكم فينا»⁹.

ومن الأسباب التي تقف وراء القرار: تشجيع حماية البيانات الشخصية وحقوق الإنسان ومراقبة المخاطر الناجمة عن التصميم الضار وغير السليم لأنظمة (ذ.إ.) وتطويرها ونشرها واستخدامها، والتي يمكن أن تقوّض حماية وتعزيز وممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وخلص القرار أخيراً إلى الدعوة إلى تطوير أنظمة (ذ.إ.) آمنة من حيث التصميم خدمةً للصالح العام للبشر¹⁰.

المستوى الثاني: على مستوى الاتحاد الأوروبي.

تم إصدار أول تنظيم يتعلّق به بتاريخ: 2024-03-13 اعتمده البرلمان الأوروبي يهدف غلى تطوير (ذ.إ.) حيث سبقه اعتماد مشروعه في جوان 2023 المسمّى: L'AI ACT وترى التوقعات الأكثر تفاؤلاً أنّه بعد اعتماد النص النهائي الأخير، سينتقل الاتحاد الأوروبي إلى تطبيقه الكامل في سنة 2026.

وبموجب ذلك توصلت مفوضية الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والدول الأعضاء إلى اتفاق على اتفاق على أول قانون للذكاء الاصطناعي، سيكون نموذجاً تحتذي به الكثير من الدول.

⁹ -<https://news.un.org>. (visité le 24 mars 2024).

¹⁰ - Ibid.

وسينظم الذكاء الاصطناعي وفق منهج قائم على احتمالات مخاطر الإضرار بالمجتمع، وستفرض قواعد أكثر صرامة على أنظمة (ذ.إ) عالية المخاطر.

كما سيتم تحديد معايير واضحة لتمييز (ذ.إ) عن الأنظمة البرمجية البسيطة، كما سيعمل القانون على التأكد من أن (ذ.إ) لا يؤثر بأي حال من الأحوال على كفاءة الدول الأعضاء أو أي منظمة متخصصة في مجال الأمن القومي.

بالتوازي مع ذلك فإن دخول أنظمة (ذ.إ) عالية المخاطر إلى الاتحاد الأوروبي سيخضع لمجموعة من القواعد والالتزامات¹¹.

المستوى الوطني: وتقود هذه الحركة الو.م.أ.

لم يصوت الكونغرس الأمريكي سوى على عدد قليل من القوانين حول (ذ.إ) وأنّ التشريع الأكثر تقدماً حول هذا الموضوع هو: المبادرة الوطنية حول (ذ.إ) لسنة 2020 ويهدف هذا القانون لتحديد دور الحكومة في تطوير (ذ.إ). وهو لا يقترح إطار ضبط وشامل للذكاء الاصطناعي، ولا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الحديثة في مجال (ذ.إ) وبوجه خاصة ذ.إ التوليدي¹².

وهناك جهود حديثة يقودها بعض السيناتورات آخرها الاجتماع المغلق الذي عقده في: 13 سبتمبر 2023 السيناتور Chuck Schuman زعيم الأغلبية مع مسيري الشركات التكنولوجية الأمريكية الكبرى لمناقشة هذا الموضوع، وانتهى مجموع المشاركين إلى دعوة الحكومة إلى التحرك سريعاً من أجل تنسيق حركة دولية وترقية إنشاء وكالة مشابهة للوكالة المسؤولة عن التنظيم النووي. كما اتخذت الو.م.أ في جويلية إجراءات عملية أخرى بالتعاون مع 07 مؤسسات رائدة في التكنولوجيا من أجل ضمان السلامة في نماذج (ذ.إ) تحت مسمى: Voluntary Commitment

يضاف إلى ما اقترحته سابقاً وكالة ضبط العلوم والتكنولوجيا من مشروع قانون يتعلق بحقوق الإنسان و(ذ.إ) في أكتوبر 2020.¹³

¹¹- EUAI ACT : <http://artificialintelligenceact.eu>, Loit européenne sur l'intelligence artificielle (visité le 23 février 2025).

¹²- National Artificial intelligence Initiative (NAII) Act of 2020. Congress.gov. <https://www.congress.gov>. (visited 24-02-2025).

¹³- وقد خضعت هذه الوثيقة في تحضيرها إلى استشارة الجمهور في أمريكا وتضمنت 5 مبادئ أساسية مع توجيهات ملحقية وتتمثل هذه المبادئ في: ضمان أنظمة أكيدة وفعالة، الحماية ضدّ تحيّز الخوارزميات، حماية المعطيات الشخصية، ضمان شفافية نماذج (ذ.إ) اقتراح بدائل بشرية للأنظمة المؤتمتة.

AI Bill of rights Recommendation, version 23 oct. 21, 2024, rd-alliance.org (visited 24-02-2025).

ولأن كاليفورنيا تعتبر رائدة في هذا المجال بحكم نشاط ما يقارب من 35 مؤسسة على إقليمها من بين 50 مؤسسة للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم، فإنّ برلمان المدينة اقترح مشروع قانون AB 331 المعروف بـ: Automated Decision Tools Bill.¹⁴

وفي الجزائر بدأ الاهتمام بـ (ذ.إ) عن طريق إنشاء مدرسة متخصصة في (ذ.إ) حديثاً.

2- الذكاء الاصطناعي كمصدر للقانون:

لطالما تحدّث الفقهاء عن مصادر القانون سواء المادية، التاريخية أو الرسمية. كما لم ينسوا أن يفرّقوا ما بين القوى الخالقة للقانون ومصادر القانون حيث رأوا أنّ القوى الخالقة تؤدي إلى تكوين المادة الأولية للقانون (المصادر المادية) تظهر في صورة السياسة القانونية، أما مصادر القانون فهي التي تؤدي إلى خلق القانون وتتجسد فيما يسمّى بالصياغة القانونية¹⁵.

لذلك لا يستبعد المنظرون للتأثير الخفي والمعلن للذكاء الاصطناعي أن يتسرب في ثوب القوى الخالقة للقانون حتى يصل إلى مرحلة الصياغة القانونية.

وتظهر الفكرة على إنشاء القيم المتأنتية من (ذ.إ) على عدّة مستويات بدءاً بمحركات التشخيص أو الشخصية والربط بالواقع ينتهي إلى حقيقة معينة عمادها أن التطور التكنولوجي يقترن هنا بتدني القيم، ثم ينبغي القبول باعتباره هذه القيمة قانونية، وهو ما يرغب في التصدي لدراستها من قبل العارفين بالقانون. فضلاً عما يجب التسليم به من أنّ الظواهر المرتبطة به تشكل قيماً حقيقية من حيث أنّها تفرض سلوكيات فردية وجماعية، وهو ما تقوم به خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات الأخرى للواب والتي تقود الحياة الافتراضية الخاصة بكل شخص.

ولأنّ العالم شهد ميلاد قوى خاصة تنافس السلطات العمومية ممّا أدّى إلى ميلاد سيادة تكنولوجية تقف في مواجهة السيادة السياسية، ومن ثمّ فإنّ مفهوم الدولة أصبح مهزوزاً ومهدداً من طرف بعض أشكال وصور (ذ.إ) وهو ما سنقف على حقيقته في العناصر التالية.

¹⁴- وهو يتعلّق بأدوات اتخاذ القرارات المؤتمتة ومسؤولية المطورين والمستعملين لهذه الأدوات و القرارات المؤتمتة.

وتهدف إلى تسير مخاطر "التمييز الخوارزمي".

Assembly Member Bouer-Kohan Introduces Bill to eliminate bias in AI decision-making. AB2930 prohibits bias in automated decision tools (ADTS). February 15, 2024. <https://a16.asmdc.org>

¹⁵- سمير عبد السيد تناغو، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص ص 270-271.

1.2- قدرة الخوارزميات على إنشاء المعايير والقيم:

لم تتأخر التكنولوجيات في فرض نفسها من حيث قدرتها على تغيير كفاءات إنشاء القانون ووضعها، كما أنها أثرت أيضاً على كفاءات تطبيقه سواء في نطاق القيم العامة أو القيم الخاصة، وأفضت إلى تحولات عظمى على أشكال ضبط السلوك الفردي والاجتماعي¹⁶.

وبوصف القانون أمراً تتضمنه القاعدة القانونية بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل، فإنّ قانون الخوارزميات يسهم في إنشاء امر جديد في العالم¹⁷.

وهكذا فإنّ انفراد الدولة بوضع القيم القائمة على إجراءات المنافسة العامة في البرلمان، يجد نفسه مزاحماً بمنافسة الخوارزميات في إنشاء قيم تحليلها المعالجات المؤتمتة للبيانات. لنشهد ميلاد قواعد متولدة من (ذ.إ) تأتي لتكمل وربما لتعوض قواعد متأتية من الذكاء الإنساني¹⁸.

وإذا كان القانون يستمد منحه وسلطته من المناقشة الحرة والمداولة كضرورة لوضع القيم المنظمة للسلوك والروابط الاجتماعية، وبما يضمنه من حفظ للرأي المخالف، والاتفاق أحياناً على تسويات سياسية بما يراعي المصلحة العامة.

فإنّه في ظل الخوارزميات هناك سيطرة لقوى خاصة تهتم بمصالحها الخاصة بما يؤدي إلى بسط هيمنتها على السلطة العامة.

وفي ظلها لم يعد أمر القانون يفرض من كائن عاقل على كائن آخر عاقل يملك سلطة عليه، وإنما يقوم على فرض مجموعة من الوقائع على القانون لتصبح قيماً ومعايير، وهو نتيجة حتمية لتعميم الممارسات الإحصائية والربط بين البيانات.

ومن هذه الزاوية فإنّ قانون الخوارزميات هو تعبير عن واقع، وربط للقانون بالواقع، ممّا يمسّ بنوعيته وملاءمته. وإذا كان تحليل القاعدة القانونية يفيد أنّها تتكون من عنصرين هما الفرضية والحل أو الحكم. وأنّ الفرضية وهي الحالة أو الواقعة التي يستوجب أن يهيمن عليها الحكم، فإنّها تصبح ذاتها هي الحكم،

¹⁶- E. Geffray, « Droits fondamentaux et innovation : quelle régulation à l'ère numérique ? », Cah. Cons. Const., n°52, 2016, p. 7.

¹⁷ - J.-B. Duclercq, « Les effets de la multiplication des algorithmes informatique sur l'ordonnancement juridique », comm. Com. Electr., n°11, 2015, p. 15.

¹⁸ - G. Chuntepie, « Le droit en algorithmes ou la fin de la norme délibérée ? », Dalloz, IP/IT 2017, p. 522.

وهكذا تقود الوقائع القانون وتتنصر عليه. من هنا نصير إلى أن يصبح قانون الخوارزميات معبراً عن غرق القانون في الواقع، ممّا يفقده نوعيته وملاءمته.

وهكذا تقترب الديكتاتورية الخوارزمية مع العادات والأعراف ومن كل القيم والمعايير التي لا تفرض من الخارج وإنما من الداخل، وتبقى بعيدة عن كل مداولة وكل تقدير. ويقوم قانون الخوارزميات بنشر القيم والمعايير عن طريق المقاربات المتتالية التي تقوم باستخلاص الترابطات، وانطلاقاً من الانتظامات والمصادفات التي يتعرف عليها من خلال مجموعة من البيانات يقوم بإنشاء ووضع القواعد وصولاً إلى عصر قانون البيانات أو المعطيات.

وبذلك فإنّ قانون الخوارزميات لا يشترك إلّا في القليل مع القانون بمعناه الضيق المعروف وهو النتيجة المعيارية الصادرة عن السلطة المختصة وفق إجراءات دستورية محدّدة.

ذلك القانون الذي تتميز قواعده بالعمومية والتجريد ممّا يضمن أيّ تمييز، ولأغراض الحياد، فإنّه لا يأخذ إلّا نادراً بالوضعيات الفردية. وعلى النقيض من ذلك يقف قانون الخوارزميات فاقداً للمساواة، ممّا يؤدي على العكس إلى حركة تفريد و تشخيص للقواعد القانونية.

ولا شك أنّ هذه الشخصانية المفرطة عن طريق (ذ.إ) تؤدي إلى إعادة إنشاء تبعيات "عبودية". فموضوع هذه الأدوات التكنولوجية هو في الواقع المعالجة المختلفة بكل مستعمل كما هو الحال في إخضاعه لمضامين شخصية، بعد ذلك يأتي التأثير الأدائي ليكمل المهمة، ثم ينتهي الأمر بالخوارزميات بتوجيه الأفراد نحو سلوكيات معينة دون أخرى.

إنّه (ذ.إ) آلية لشكل جديد للقانون تتزاج فيه الشخصانية مع الوقائع¹⁹.

2.2- الانقياد التلقائي للمجتمع وللحياة الرقمية والانفصال عن المجتمع والحياة المادية

بفعل تفوق الأداء العالي واختفاء الإرادة الحرة:

أدى تسرّب (ذ.إ) في حياة الأفراد والمجتمعات إلى التحوّل بهم من الحياة والمجتمع الإنساني إلى الحياة والمجتمع الرقمي أو اللامادي، بعد أن أصبح ضرورة لا غنى للفرد عنها نتيجة فرض مؤسسات التكنولوجيا المعدودة على اصابع اليد لقانونها، بواسطة خوارزميات الشركات متعدّدة الجنسيات²⁰.

¹⁹- B. Barraud, « Le droit en datas : comment l'intelligence artificielle redessine le monde juridique », Hall. Open science. submitted on 19 jan. 2020.

²⁰- Facebook, twitter, google, et Instagram...

وأصبحت شبكات الاتصال الاجتماعي ومحركات البحث وكل خوارزميات الواب هي التي تقرّر في مكان الأشخاص دون انتباه منهم، حيث تسمح النماذج الاقتصادية للشركات السابقة بمعرفة كل واحد من مستعمليها.

ولأن خوارزمياتها قادرة على تحليل كمّ خرافي من المعطيات فإنّ الأمر ينتهي حتماً بفرض اختيارات محدّدة على كلّ واحد من المستعملين لصالح معلميهم أي أصحاب الإعلانات.

وهكذا انتهى (ذ.إ) إلى توليد وإنشاء قيم حقيقية تجد إتباعاً جماهيرياً نتيجة استغلال الخوارزميات للمعطيات الشخصية للمستعملين في مناحي موجهة إيديولوجياً، ممّا أدّى إلى تشكيل نوع جديد من الرّق أو الاستعباد أو إدارة السلوك أو توجيه السلوكيات الجماعية والفردية عن طريق ما يشبه العادة والعرف.

كما أنّ (ذ.إ) ولّد مشكلة كبرى للديمقراطيات والدول وهي: المعلومات الكاذبة، حيث صار كل مواطن انترنوت فاعلاً لها عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي²¹.

وقد أكد وزير العدل حافظ الأختام بمناسبة عرض القانون رقم 02/24 المؤرخ في 26 فبراير 2024 المتعلق بمكافحة التزوير وإستعمال المزور أمام المجلس الشعبي الوطني على أن هناك قطبا سبيريانيا يحارب ترويج الأخبار المغلوطة أو الكاذبة.²²

3.2- ميلاد سلطة خاصة في مواجهة سلطة عمومية للدولة وسيادة تكنولوجية في مواجهة سيادة سياسية.

لقد انتهى (ذ.إ) إلى خلق سلطة ضبط جديدة عن طريق خوارزميات الواب تقوم بفرز المضامين والمحتويات، وتراقب بعضها وتقصي ما لا يتوافق مع القنوات والأفكار التي حدّدها الأشخاص الطبيعيون القلائل الذين يقفون وراءها. ممّا أدّى إلى نشوء سلطة خاصة حلّت محلّ السلطة العمومية وأصبحت الخوارزميات الحارس الجديد لتحل محلّ الساسة والشرطة والفلاسفة والصحافة....

وتعتمد شركات التكنولوجيا المتحركة في دواليب (ذ.إ) على قوتها التي تفرضها قيمياً ليس فقط فيما تفرضه عبر الشروط العامة للاستخدام وإنّما عن طريق ما يقرره ذكاءها الاصطناعي أيضاً.

²¹- عن طريق ما يسمّى بالأخبار الكاذبة. Fake news ou la désinformation 2.0

B. Barraud, Désinformation 2.0- Comment défendre la démocratie ?; L'Harmattan, Coll.: questions contemporaines, 2018.

²² - الجريدة الرسمية للمناقشات، المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة رقم 206 المؤرخة في 10 ديسمبر 2023.

إن الحكم عن طريق (ذ.إ) حيث يختفي وراءه ذكاء إنساني تحكمه إيديولوجيات معينة غايته هو استباق السلوكيات ثم توجيهها وجهة محدّدة مسبقاً كما هو الحال بالنسبة لأيّ حكم.

إنّ الخوارزميات تعيد رسم العالم السياسي وتؤكد على شرعيات جديدة وتقرر النجاحات والهزائم في الاستحقاقات السياسية وكأنها تقرر ما هو خير وما هو شرّ للبشر.

وباختصار فإنّها تكتب مشروع مجتمع الغد²³.

لقد أصبحت شبكات الاتصال الاجتماعي والمنصات الكبرى لتقاسم المضامين ذات سطوة كبيرة، وذات الأمر يسري على المعايير والقيم التي تسيّرهما عن طريق خوارزمياتها، وهو ما يطرح إشكاليات عدّة بالنظر إلى المخاطر التي أصبحت تهدّد الديمقراطية والحريات الأساسية، وهو ما يشي بميلاد سلطة حقيقية، سلطة منافسة لسلطة الدولة لا يجدي معها القمع أو المقاومة، وبالتالي سيادة أخرى هي سيادة تكنولوجيا في مواجهة السيادة بمفهومها السياسي.

الخاتمة:

ختاماً يثور التساؤل مع أنصار هذه النظرية حول طبيعة قانون الخوارزميات، حيث تقوم أو تعتمد القيمة الخوارزمية على قوتها الواقعية، ويختصر الكل في فعاليتها. كما أنّها لا تستمد صحتها من نظام قانوني، ولا هي مطابقة لمبادئ القانون الطبيعي ولا مقترنة بمعايير تنتهي بجزء منظم ولا هي مطبقة من طرف محاكم معينة.

ويبدو أنّ ارتباطها الكليّ بفعاليتها يجعلها ضعيفة مثلها مثل أيّ عادة أو عرف والتي تستمد قوّتها من الانسياق غير الإرادي وغير الشعوري من قبل المخاطبين بها. ممّا يطرح التساؤل حول طبيعة قانون الخوارزميات هل هو قانون؟ أو اللاقانون؟ أو فوق القانون؟ أو أقل من القانون؟ أو ضدّ القانون؟

هذا ورغم المخاوف السابقة من دخول الذكاء الاصطناعي إلى عالم القانون، فإنّ هناك وجه آخر مشرقاً يتمثل في الدور الإيجابي للتكنولوجيات القانونية الحديثة، والذي يجعل من الذكاء الاصطناعي في خدمة القانون بطرق مختلفة، وبوجه خاص تحت تأثير تكنولوجيات القانونية الحديثة وظهور فاعلين جدد في عالم القانون أو ما يسمى Legal techs and legal start-up والتي تقدم أدوات قانونية جديدة في إطار خدمات القطاع الخاص، كما يمكن وبناء على مبادرة من المؤسسات العمومية التي أصبحت تميل

²³- B. Barraud, « Le droit en datas : comment l'intelligence artificielle redessine le monde juridique », op.cit., p.7.

إلى توظيف ما توفره التكنولوجيات من مزايا في تخفيض التكاليف القضائية من تطوير جودة الإدارة وحتى مرفق القضاء .

وأخيرا، فإن العقود المؤتمتة Smarts contracts وهي تمثل كفاءات حديثة للتنفيذ الآلي للعقود، الذي يعتمد على تكنولوجيات Block Chains التي بدأ العمل بها لدى الموثقين فضلا عن القضاء التنبؤي La justice prédictive لدى المحامين والقضاة.

وهو ما من شأنه أن يساعد على تطوير الإنتاج في حقل القانون. وإن كان في المقابل قد يُخلف نوعا من الانحطاط في قيمة الإستشارة القانونية بحكم انخفاض تكلفتها لدى المتقاضين.

كل هذه المبادرات المتراكمة ستؤدي لا محال إلى تغيير وجه عالم القانون، وتبدل مكوناته، وتجبر الفاعلين فيه على التلاءم معه.

ومرحبا بالذكاء الاصطناعي في عالم القانون!

كأسواق حديثة للقانون، والتي أفرزت معها ما يسمى جهاز القضاء التنبؤي La justice prédictive، والعقود المؤتمتة Smarts contracts، وهو ما يطرح بالنسبة للغة العربية مشكلة المصطلح المناسب المتولد عن (ذ.إ.).

ومشكلة أثر الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية المختلفة. ومدى تلاؤمه مع المبادئ القانونية العامة و الأخلاقيات المهنية .